

فوق صلاة الجمعة وصلاة وقت لانها خلفا وقال زفر  
 وما لك يحرف الوقت ولم يعد المصل صلاة **انصلي به**  
 اي التيمم والحال انه قد نسي الماء في رحله اعمته وقال  
 ابو يوسف يعيدها والخلاف فيما اذا اوضع بنفسه او وضعه  
 غيره بامر او غير امر وهو يعلو ان كان نفس عليه لا يعيد  
 اتفاقا ولو كان معلقا على اية فان كان ركبما وكان الماء في  
 موخرها فهو على الخلاف وان كان في مقدمها يعيد بالاتفاق  
 وان كان سابقا فالحكم بالعكس وان كان قايدا جاز له كيف  
 ما كان ولو كان على ساطح الزهر فعن ابو يوسف روايات  
 في الاعادة ذكره في المحيط **ويطلبه** اي الماء **غلو** اي  
 قدر غلو وهي رمية سهم وقيل ثلثا ذراع الاربع نايه  
**ان ظن قربه** اي قرب الماء لان غلبة الظن كاليفتين **ولا** اي  
 وان لم يظن **لا يجب الطلب** وقال الشافعي يجب الطلب ولا  
 يتيم حتى يطلبه **ويطلبه** اي الماء **من رقيقه** فلويتم  
 قبل الطلب جائز عند حيفه خلافا لهما **فان منع** اي فان  
 منع رقيقه الماء **تيمم** بالاختلاف **وان لم يعطه** الماء رقيقه  
**الا يتم مثله** في ذلك الزمان والمكان والحال ان له منه  
**لا يتيم** بل يشتره ويتوضا **والا** اي وان لم يعطه صلا او  
 اعطاه ولكن يمتن اكثر من ثمن الثلث فان طلب درهما ونصفا  
 فيما يساوي درهما **تيمم** فعلا للضرورة وعن الحسن  
 البصري يلزمه الشراء بجميع حاله فلا يؤخذ بهذا **ولو كان**  
**اكثر**

فانما يختلف في هذا الموضع فلو كان في الصلاة  
 ما عدا الصلاة من غير الصلاة في غير الصلاة  
 في الصلاة من غير الصلاة في غير الصلاة  
 في الصلاة من غير الصلاة في غير الصلاة  
 في الصلاة من غير الصلاة في غير الصلاة  
**اكثر** اي انما يردن المكلف **محررا** ولا يردن صحيا **يتيمم**  
 ولا يفصل الصحيح لئلا يكون جامعا بين البدل والبدل  
**وبعكسه** وهو ما اذا كان اكثر بدرا صحيا واقله محررا  
**يفصل** الصحيح ويسمح على الجاهل للسنة وده **والجمع بينهما**  
 اي بين الفسل والتيمم وقال الشافعي يفصل الاغصاء  
 الصحية ويتيمم للاغصاء الجرحية وروى قال احمد هذا  
**باب** في بيان احكام المسح على الخفين اما  
 اخرون ان كان الوجه قد تيمم على التيمم لكونه خلفا عن البعق  
 لانه ثابت بالسنة والتيمم بالكتاب فيكون اقوى **صح**  
 المسح على الخفين **ولو كان** المكلف الذي يريد المسح **امراة**  
 لعموم النصوص ونسب بلفظ صح على انه اذا ترك المسح فلا  
 بأس عليه بخلاف التيمم فانه فرض عند عدم الماء **لا يصح** المسح  
 اذا كان **جنبانا** بان نوضا وليس الخفين من اجنب فتيمم الخفاية  
 ثم احدث ومعه ماء يكفي للوضوء لا يجوز له المسح **لا ان**  
**الجنابة** سرت الى القديسين **ان لبسهما** اي الخفين **على**  
**تأم** احتر زبد عن وضوء غير مسبيح بان بقي من اعضائه  
 لمعتم لم يصعبها الماء فاجرت قبل الاستيعاب لا يجوز له  
 المسح وعن وضوء فاقصر ايضا بشيء كان نقصه كوضوء  
**المستحاضة** ومن بعدها اذا بسوا الخف ثم خرج الوقت  
 وكالتيمم اذا لبس خفيه ثم وجد الماء فاهم لا يسحبون لعدم  
 اللبس على وضوء تام وعن الوضوء بسبب التمر لا يردون ناقص  
 فلما كان في وقت الوضوء يظهر له ان الماء قد جف  
 او ان الماء قد جف في وقت الوضوء فيكون قد جف  
 او ان الماء قد جف في وقت الوضوء فيكون قد جف  
 او ان الماء قد جف في وقت الوضوء فيكون قد جف

انما يظهر الاستحاضة لا يتم بحول الجرح والدمع  
 وحول المسح على الخفين تيمم بالكتاب فيكون اقوى  
 الجرح والدمع والدمع والدمع والدمع والدمع  
 قالوا انه هو تكلف لا وادى العظمى انه لا يتكلف  
 المسح اذا كان في وقت الوضوء فيكون قد جف  
 منقصور بان نوضا ليس حورا وبن جرحه على انه  
 ليس له ان يرد ماء وضوءه ولا يجوز له  
 ويصح عليه ونقد على  
 فانما يظهر الاستحاضة لا يتم بحول الجرح والدمع  
 وحول المسح على الخفين تيمم بالكتاب فيكون اقوى  
 الجرح والدمع والدمع والدمع والدمع والدمع  
 قالوا انه هو تكلف لا وادى العظمى انه لا يتكلف  
 المسح اذا كان في وقت الوضوء فيكون قد جف  
 منقصور بان نوضا ليس حورا وبن جرحه على انه  
 ليس له ان يرد ماء وضوءه ولا يجوز له  
 ويصح عليه ونقد على